

ندعو لانشاء شركات تسويق المحتوى خارجياً

السياسي وترسم المجتمع الصناعي ما يتظره وما هو مطلوب منه.

وأشار إلى أنه إذا كان التطور والتقديم من أسس الفكر المعاصر مما لا تستطيع انكاره أو تقاديه فإننا مقدمون فعلاً على التطوير والتحديث والتقديم في إطار اهتماماتنا وتوجهاتنا الحالية بالاهتمام بالเทคโนโลยيا والتنمية التكنولوجية.

وأشار إلى أن ذلك الاهتمام توجه مصرى أصيل بصرف النظر عن التوقيع أو عدم التوقيع على اتفاقية المشاركة أو المناطق الحرة مع أوروبا أو غيرها موضحاً أن الوزارة الحالية تنبهت إلى أن تحديد الصناعية لن ينجح إذا أتى منفردًا وهو متاثر لا محالة بمستوى الخدمات والإجراءات الإدارية ومدى ارتقائهما من هنا أتت الدعوة لتحديد الدولة المصرية وهى دعوة شمولية تفرض على المواطن أيًا كان موقعه أن يطور من فكرة وسلوكياته وقدرته على العمل المتصل الدقيق.

المنتجات الصناعية الأوروبية.
 وأشار إلى أن هذا يمكن في بعض الأحيان، بالأخص في الصناعات التي تصدر بنجاح الآن.. إلا أن هناك صناعات كثيرة ستتأثر تأثيراً بالغاً بأوضاع السوق المفتوح الذي تسوقنا إليه اتجاهات العولمة أو ما يسمى تحرير التجارة.
 وأشار إلى أن الرسوم الجمركية في الدول الأوروبية لأن محدودة أى أن تخفيضها أو القاءها لا يؤدى في رأينا لبروز كبير لصادراتنا، أما الرسوم الجمركية في مصر فتتفاوت حسب الصنف وتصل إلى ما بين 30% - 60% في بعض الأحيان.
 وأضاف أن حماية ورعاية الصناعة المصرية من صميم واجبات وزارة الصناعة وعكفتنا الشهور الثلاثة الأخيرة بالاشتراك مع جميع القطاعات والمجموعات الصناعية الحكومية والخاصة على تدريس ومناقشة وإجراءات التحليلات الكمية والاقتصادية لأثار هذه الاتفاقية، وأسفرت تلك الجهود وعن نتائج محددة تقييد أصحاب القرار

الاتفاقية تنص على فتح الأسواق المصرية للمنتجات الصناعية الأوروبية وإزالة الحماية الجمركية تدريجيا طبقا لبرامج محددة لمجموعات من السلع تشمل المواد الأولية والأساسية والمجموعة الأولى تضم المواد الأساسية والخامات والثانية تضم السلع الوسيطة والمجموعة الثالثة تضم السلع المصنعة والسلع الهندسية والأخرية السيارات.

فمن المعروف أن الفضل في قيام الصناعة لدينا يرجع لحاجم مصر والسوق المصري ولو لا ضخامة السوق المصري لما قامت الصناعة المصرية.

إضاف أن اهتمامنا بتحليل وتقدير آثار ما ورد في الاتفاقية على الصناعات المصرية في ظل أوضاع تسمح بتفايز واردات صناعية أوروبية للسوق المصري بدون رسوم جمركية أو غير محلية برسوم جمركية وسيكون لزاما على الصانع المصرى أن تكون منتجاته على نفس المستوى من السعر والجودة والتصميم مثل



محيط الرفاعي

دعا الدكتور مصطفى الرفاعي وزير الصناعة إلى إنشاء شركات للتسويق الخارجي للترويج للمنتجات المحلية بالأسواق العالمية.. مؤكداً أن المعركة القادمة هي غزو الأسواق الأوروبية مع ما تمثله من قضية مصيرية للسلع المصرية.. في ظل اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية.

وأشار إلى أن وزارة الصناعة قامت خلال الفترة الماضية بتسجيل حوالي 24 ألف مصنع.. مع الحصر الشامل للمناطق الصناعية وما تضمه من مصانع ومنتجاتها..

ويجب الانتكوس في غفلة بالتركيز على السوق المحلي والبيع بأسعار مغالي فيها لأن الوضع لن يستمر هكذا.

طالب بعنوان الأسواق الأوروبية.. باعتبارها المعركة القادمة وهو ما يتطلب الاهتمام بالصناعات الغذائية في صناعة السيارات والتصدير للخارج.. ولابد أن نهتم بالتجربة التونسية لأن تونس لا تهتم بتجميع سيارات وتركز على تصدير قطع غيار السيارات فقط.

وأشار إلى أن الوزارة لديها الآن سجل صناعي كامل ل نحو 24 ألف مصنع تم الانتهاء من الحصر الأول للمناطق الصناعية ولدينا دراسات عن الاستثمار

أكد د. مصطفى الرفاعي وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية على احتياجنا إلى آليات لتعظيم التصدير موضحاً أن العملية التسويقية تحتاج لجمعية معلومات من السوق الخارجي وهو ما يتطلب وجود شركات للتسويق الخارجي دعا وزير الصناعة للتآخي بين جماعات المستثمرين والمدن الصناعية لأن الفكرحضاري يتطلب التآخي بين المتنافسين وأنه تم إرسال خطابات لرؤساء جماعيات المستثمرين والمحافظين لسامدتهم في حل المشاكل التي تواجه الصناعة لديهم.

أكد أن الصناعة الوطنية ستواجه باضطرار بالغة ما لم تنفع في تحقيق قدرة تنافسية..